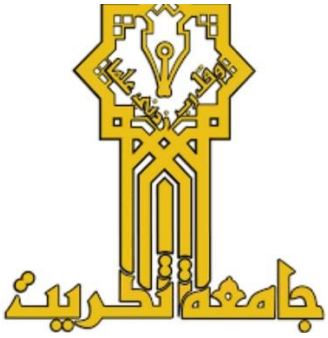

جامعة تكريت **المادة : دراسات صرفية**

كلية التربية للعلوم الانسانية **ماجستير/لغة**

المحاضرة التاسعة

معنى الصيغة والبنية والفرق بينهما

أستاذ المادة: أ.د. فيحاء قحطان ممدوح

معنى الصيغة

الصيغة مصدر فعله: (صاغ) يقال" صاغ الشيء يصوغه صوغا، وصفته أصوغه صباغة وصيغة: سبكته" ويقال" صاغ شعرا كلاما اى وضعه ورتبه) وقال الزبيدي: (وصاغ الشيء) يصوغه صوغا: (هماه على مثال مستقيم) وسبكه عليه ويقال (هو من صيغة كريمة) أي (من أصل كريم)، وهو مجاز نقله الزمخشري وابن عباد" وهو صوغ أحبه: مثله" ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا أى: هيئته التي بني عليها

هذه الدلالة المعجمية لكلمة صيغة تدلنا على قيود مهمة تم اعتبارها في تحديد المعنى الاصطلاحي للكلمة، وتتمثل هذه الأمور في:

(1) كون الصيغة لها هيئة حاصلة من ترتيب معين.

(2) كونها على مثال يحتذى، وينسج على منواله.

(3) كونها صياغة أو صناعة أو سبكاً.

ويكاد يشعرنا استخدام ابن جني المصطلح الصيغة، بتلك المعاني السابقة؛ فهو يقول تحت عنوان:

باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" يقول فيه:" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب :

فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة: ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدرة ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله .. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمة، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة \. ويقول في موضع آخر:" وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، على ما نقوله في المصادر وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد - لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيفته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما: الماضي، والآخر : تكثير الفعل، كما أن (ضارب) يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا

يلاحظ في هذا النص أن ابن جني يعطف البناء على الصيغة عطف بيان ويبادل بينهم وبين الصورة في الدلالة على معنى واحد هو ما أسماه بالدلالة الصناعية للكلمة. ويلفتنا في كلام ابن جنى السابق تسميته الصيغ بالمثل، وهذا يدلنا على إشارته بذلك لما تتسم به هذه الصيغ من القالبية، ومن كونها مثالا يحتذى وينسج على منواله؛ وذلك لقابليتها وصلاحيتها للقياس عليها والصوغ على حذوها.

كما يلفتنا كذلك تسميته لدلالتها بالدلالة الصناعية ليشير بذلك إلى ما تمتاز به الصيغة من صناعة تظهر في عملية التشكيل والصياغة والاشتقاق، وهذا يلمح إلى اشتراط كول الصيغة متصرفة ودالة على أصل اشتقاقي صيغت منه، ويدل على ذلك أيضا معنى الصباغة في اللغة، إذ إن المصوغ لابد أن يكون له أصل قد صيغ منه، ومن ثم قالوا:" هو من صبغة كريمة أي من أصل كريم وما دامت هذه الصيغة مشتملة على الأصل الذي صيغت منه فهي صالحة لأن يصاغ منها غيرها كذلك وأن تحول عن هيئتها إلى هيئة أخرى تشترك معها في ذلك الأصل الاشتقاقي؛ ولذا يشترط د/ تمام حسان الاعتبار المبنى صيغة أن ينتمي إلى اصول اشتقاقية، وأن يتصرف إلى صيغ غير صيغتها. وأما اشتراط دلالتها على معنى وظيفي، وهو واضح من تسمية ابن جني له بالمعنى الصناعي، فهو لنفى العبث عن الواضع سواء قلنا هو الخالق أم المخلوق، إذ إن الناظر في أوضاع اللغة - وما اشتملت عليه من مناسبة الوضع للمعنى واطراد ذلك في كثير من أوضاع اللغة- ينتهى نظره إلى أن واضع لغة لم يضع وضعا من أوضاعها إلا لمعنى، وإذا عدنا إلى كلام ابن جني السابق نجد أنه قد مل للكلمة ثلاث دلالات لفظية وصناعية ومعنوية، وجعل الدلالة الصناعية – التي في له الصيغة – أقوى من الدلالة المعنوية كدلالة قام على فاعله؛ وذلك لأن الدلالة المعنوية

أشبه ما تكون بدلالة اللزوم أما الدلالة الصناعية - وهي الوظيفة التي تدل عليها الكلمة بهيئتها - فهى" أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به قد خلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال) وهذا يعنى أن الصيغة عند ابن جني لها دلالة وظيفية تدل عليها هيئة الكلمة وصورتها، كما تدل بنيتها على معناها المعجمي او دلالتها اللفظية، على حد تعبير ابن جني ؛ ولذا فهاتان الدلالتان أقوى من الدلالة المعنوية التي يتوصل إليها بالاستدلال لكونها ليست لها صورة ظاهرة تدل عليها، بل إنما يتوصل إليها بدلالة اللزوم. كما يلفتنا كذلك تعبير ابن جنى عن الصيغة بأنها صورة يحملها اللفظ" ليعبر بذلك عن دلالة الصيغة على الهيئة التي تكون الكلمة عليها.

نخلص بذلك إلى أن ثمة أمورا أربعة يمكن أن تحدد ماهية الصيغة، وتفرقها عن غيرها من المصطلحات وهي

(1) كون هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها.

(2) كون هذه الهيئة مثالا يحتذى، ويصاغ على هيئته..

(3) كونها متصرفة ودالة على أصل اشتقاقي صيغت منه

(4) كونها دالة على معنى وظيفتي تفيده الصيغة أو القالب الصرفي.

ومن ثم جاءك تعريفات الباحثين المعاصرين للصيغة باعتبارها قوالب تضاع فيها الألفاظ، وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة، أو هي" القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه

والقالب الصرفي هو " الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية، وتتحدد هذه الهيئة من - خلال: عدد حروف الكلمة، وترتيب هذه الحروف، وضبطها، وأصالتها، وزيادتها، وإثباتها، أو حذف بعضها، وتعد هذه الجهات الخمس العناصر التي يتكون منها القالب الصرفي "" ويعرفها أحد الباحثين بأنها: " قوالب المجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على السنة المتكلمين بالفصحى في كل وقت من حياتنا، ما دام هناك أناس ينطقون الفصحى

وهذه التعريفات كلها إنما تركز - في تعريف الصيغة على اختلاف الصياغة فيما بينها على الأمور الثلاثة التي اشترطناها لها وهي (الهيئة – والتصرف – والمعنى الوظيفي). وبعد الوقوف على ماهية الصيغة والأمور التي تحدد تلك الماهية نستطيع أن نبين ما ينطبق عليه معنى الصيغة من مباني التقسيم أو من أقسام الكلم.

كانت، فيرى" أن كل كلمة ذهب بعض الدارسين إلى القول بعموم لفظ (الصيغة) وشموله لكل كلمة في العربية أيا في العربية أيا كانت إنما جاءت على قالب أو احتذى فيها قالب، يقول" والحق أننا إذا استقصينا الكلم العربي،

وجدنا كل لفظ فيه يرتد إلى قالب حذى على مثاله، إلا أن يكون حرفا أو ظرفا جامدا بل يرى بعض الباحثين أن الحروف والظروف اشتقت أيضا من صيغ مستعملة جارية، فإن لم ترتد بنفسها إلى قالب أو مثال، فإن أصلها عينه ذو قالب ومثال

وتعقيبا على هذا الكلام السابق، يقول د/ أحمد عبد العظيم" ولكن هذا الفرض الذي يجد لنفسه في اللغة العربية بعض ما يبرره من مثل (على، وعبدا، وخلا، وحاشا، وعن، والكاف) وغيرها من تلك الأدوات التي تلمح في استخداماتها اللغوية الاسمية أو الفعلية، أو نلمحها معا إلى جانب التعبير عن الأداة، أقول: إن هذا الفرض المبرو جزئيا لا يملك ما يجعله حقيقة مطردة في كل حرف وأداة وعنصر التصاقى، وقد يرجع ذلك إلى غموض تاريخ تطور الصيغ في اللغة العربية، وتقلنا من الوقوع في التعميم ... تقتصر في علاجنا للصيغ على أدنى ما اتفق عليه العلماء في صلاحية القالبية فيه وهو الأسماء والأفعال

وتحديد الصيغ بهذه الأنواع التي حددها لها الصرفيون هو ما أرجحه وأميل إليه؛ لأنه يوافق ما سبق أن ذكرته من معنى الصيغة في كتب اللغة والمعاجم، فالصيغة مصدر للفعل صاغ، يقال: "صاغ الشيء يصوغه صوغا وصيغة أى سبكه، وصاغ شعرا كلاما أي وضعه ورتبه. "وصيغة الأمر كذا وكذا بالكسر أى هيئته التي بني عليها ومن ثم فقصر الصيغة على ما تجوز فيه الصياغة أو تتصور فيه موافق تمام الموافقة الأصل الكلمة؛ فالكلمات نحو ضارب ومضروب وضراب.. الخ مصوغة من ضرب، فالصباغة واضحة في تلك الأشكال متصورة فيها. أما الضمائر مثل (تاء الفاعل وأنت وهو وإياك) ونحوها فلا تتصور الصياغة فيها، ولا يسهل معرفة أصلها الذي صيغت منه على فرض تسليمنا بأنها مصوغة من أصل، وإذا كان هذا الأصل غير ثابت ولا دليل عليه، فما الذي يدعونا إلى الرجم بالغيب، والتخرص بالباطل؟ فإذا قلنا إن الصيغة مصدر صباغ الشيء يصوغه صيغة وصياغة، فلا صياغة هنا؛ لأن الصيغة لابد أن تكون من أصل، كما يقال: (صباغ شعرا كلاما فالكلام أصل للشعر المصوغ هنا .

فإذا لم يثبت حدوث الصياغة للكلمة، فلا يصح لغة أن تسمى صيغة، وهذا يرجح معنى المصطلح الصرفي للصيغة الذي يقصرها على ما يكون فيه الاشتقاق والصياغة، دون ما ليس له أصل اشتقاقي كما أن اشتقاق وصياغة (ضارب ومضروب وضراب) . ونحوها من ضرب، إنما يدل على إشتراك الجميع في أصل المعنى وهو الضرب، أما في نحو الضمائر والحروف فلا يمكن أن يصاغ من مادتها شيء يشترك معها في أصل المعنى. وذلك لأننا إذا قلنا: إن نحو (ضارب) جاء على صيغة فاعل ليفيد. معنى الفاعلية المطرد فيما جاء على

هذه الصيغة أو القالب، فإن القول بأن الضمير (أنت) مثلا نجاه على (فعل) لا يفيد شيئا؛ لأنه لم يرد بمجيئه على هذا القالب معنى يستفاد من كونه على هذا القالب أو هذه الصيغة، وذلك - على فرض كونها صيغة - لأن المعنى الصيفي أو القالبي - على هذا الفرض - قد أهمله الواضع في مثل هذه الأنواع، وإن كنا لا ننكر أن مثل هذه الأنواع لها. معان وظيفية خاصة بها، ولكنها على كل الحالة ليست مستفادة من قالبيتها فالضمير (أنت) مثلا له معنى وظيفى محدد وهو الدلالة على عموم المخاطب المذكر، ولكنة في الوقت نفسه

لا يدل بصيغته (فعل) - مثلا، على افتراض أن له صيغة – على معنى وهو مطرد فيما جار على مثاله، على نحو ما يدل عليه قولك (ضارب) من معنى الفاعلية المطرد فيما جاء على مثاله.

وهذا الذي قد انتهينا إليه هو ما يرجحه أغلب الدارسين قديما وحديثا إذ يرون أن للصيغة حدودا معينة، فهي لا تشمل جميع أقسام الكلم.

يقول الأستراباذي في شرح قول المصنف: "وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية) يقول في شرحه: "أقول: لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف الندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما" ومعنى ذلك أنهم لا يدخلون الحروف ولا الأسماء المبنية في الأبنية التي يستخدمونها هنا استخداما مرادفا للصيغ، وذلك لندور تصرفها، فكأنهم قصروا الصيغ على المتصرف.

فالحروف وما ماثلها بوجه ما لا تدخل في نطاق الصيغ والقول بعدم عموم الصيغة هو ما عليه عامة الباحثين المحدثين).يقول الأستاذ الدكتور / تمام حسان إذ يقول في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) تحت عنوان: مباني التقسيم: وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، يقول: " ذكرنا أن ما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرغ إلى ميان فرعية يضمها المبنى الأكبر، وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية .... أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة، فميانيها هي صورها المجردة إذ لا صيغ لها.

وبهذا نطمئن إلى صحة ما انتهينا إليه من قصر الصيغة على الأسماء والصفات والأفعال، مع الخراج الضمائر والظروف والخوالف والأدوات بنوعيها الاسمية والحرفية من دائرة بحثناء لأنها لا ينطبق عليها مفهوم الصيغة الذي ارتضيناه ودللنا على صحته.

وكل كلمة ليس لها قالب ينسج على منواله ،ومما يتم به تمييز الصيغة ومعرفة حدودها أن نفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات المشابهة لها والتي شاع التجوز بها عن الصيغة.

وذلك أن مصطلح الصيغة من المصطلحات التي حدث خلط كبير في مدلولها قديما وحديثا يتسع هذا المدلول حينا، ويضيق حينا آخر، ويترتب على ذلك عدم الاتفاق على ما يشمله هذا المصطلح من أقسام الكلم.

فيما يدل على حدوث الخلط بين الصيغة وغيرها من المصطلحات لدى القدماء ما تجده عند الأستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب حيث يخلط في تعريفه لبناء الكلمة بين البناء والوزن والصيغة والهيئة فيجعل ذلك كله شيئا واحدا. وذلك حيث يقول: المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه فقوله: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها" دليل على أنه لا يفرق بين الثلاثة، نصيغة الكلمة وبناؤها ووزنها عنده شيء واحد وهو هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها .. الخ.

وقد يعبر بعضهم عن الكلمة وما يتصل بها من اللواحق واللواصق كضمائر الحكاية والخطاب والغيبة - بالصيغة، وذلك كتعريف ابن الأثير للالتفات بأنه" ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض

وقد تبعه على ذلك العلوى في الطراز. وتبعه على ذلك الطيبي في التبيان . هذا الخلط والاضطراب في استعمال مصطلح الصيغة لم تنج منه الدراسات اللغوية الحديثة كذلك. فعلى سبيل المثال يستخدم أولمان مصطلح الصيغة استخداما دالا على المعنى المعجمي أكثر منه دلالة على المعنى الوظيفي أو الصرفي للكلمة وذلك حيث يعبر عن العلاقة بين اللفظ والمعنى بقوله: "هذه العلاقة المتبادلة، أو هذه القوة التي تربط اللفظ بالمدلول أى الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى الداخلي لها – هي أساس عملية وضع الرموز.

مخلص من هذا كله إلى حاجة البحث إلى وقفة يفرق فيها بين معنى الصيغة وغيرها من المصطلحات التي تختلط بها، أو التي تطلق على الصيغة على سبيل المقاربة وذلك كالبناء والبنية والوزن والزنة مع بيان الفروق المؤثرة بين مصطلح الصيغة وغيرهـا مـن رية المصطلحات؛ وذلك حتى لا تتداخل الحدود بين تلك المصطلحات، وحتى تتضح حدود دائرة البحث لنعرف ما يدخل في مصطلح الصيغة مما يخرج منها,**أولا : بين البنية والصيغة :**

البنية:" مشتقة من البناء، والبناء كما يقول ابن فارس "ضم الشيء بعضه إلى بعض ويطلق أيضا على المبنى كما في لسان العرب، وقال الزبيدي: "يقال: بناء بينيه بنيا وبناء وبني وبنيانا وبنية وبناية" ويطلق البناء عنده أيضا على المبنى، كما يطلق البناء على الجسم وقال ابن الأعرابي: البناء : الأبنية بنية من المدر والصوف وكذلك البناء من وقال غيره يقال بنية وهي مثل رشوة ورشا كان البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية

والركبة) فتعريف البنية مستفاد من صيغة اسم الهيئة كذلك لا من مادتها فقط، وإنما ترجع مادتها إلى التماسك والثبوت ويدل عليه قوله: " وبناء الكلمة بالكسر (لروم آخرها ضربا واحدا من سكون أو حركة لا لعامل) وكأنهم سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يرول من مكان إلى غيره) ويتبين لنا من الأصل الذي اشتقت منه الكلمة أنها مجموعة الأحرف التي يتكون منها على صورتها الخاصة أخذا من معنى البناء، الذي هو ضم عدد اللبنات بعضها إلى بعض، كما يقول ابن فارس، أو مجموع الأحرف التي تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي وتطلق على كل من الأسماء والأفعال والحروف، ، فبنية كلمة مثل: "خالد" مجموع حروفها التي هي الخاء والألف واللام والدال). وبهذا تتبين الفارق بين كل من الصيغة والبنية فقد تبين لنا من اشتقاق كلمة صيغة أن معناها: الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، أما البنية فيتبين لنا من خلال ما سبق نقله عن متماسكا، لكن الصيغة هي ما يخرج من القالب منظورا فيه إلى الشكل الحر عليه كتب اللغة والمعاجم أن الأصل الذي اشتقت منه الكلمة يدل على أنها تعنى معنى الضم والثبوت لا الهيئة والصورة" لأن البنية تشبه القالب الذي يضم أجزاء ميت فيه ويجعله والمعنى الذي يشير إليه.

فالصيغة إذن هي البنية بحركاتها التي تحدد معناها وتمكن من وزنها بأن توضع في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة، فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بنية وليس صيغة .. وعلى ذلك تشمل الصيغة الأسماء المعربة والأفعال إذ إن كل واحد منهما له أوزرانه الخاصة به، أما الأسماء المبنية كالضمير واسم الإشارة وأسم الموصول والأفعال الجامدة.وكذلك الحروف فليست كلها صيغا وإنما هي أبنية وثمة فارق آخر هو الفاصل بين الصيغة والبنية وهو أن الصيغة لابد أن تدل على معنى وظيفي أو ما سماه ابن جني بالمعنى أو البنية كالظرف والضمير الصناعي وهو المعنى الذي تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء أو والحرف فهو وإن دل على معنى وظيفى أو على - حد تعمير فهو إنما يدل عليه بمادته)

ثانيا : بين الصيغة والميزان الصرفي:

تفترق الصيغة الصرفية كذلك عن الميزان الصرفي للكلمة" وهو عند علماء الصرف معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات."

" فالصيغة الصرفية مبنى صرفى يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان معينة ومحددة، لما يدور بخلدهم، وما تتفتق عنه أذهانهم وأفكارهم. أما الميزان الصرفي، فهو مبنى صرفى يناط به امر بيان الصورة الصوتية . النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية: "مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب

ضرب (فعل يفعل) هي" افعل" ولكننا إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب، وأردنا أن نصوغ لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (ك) فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزاله من حروف الصيفية هو العين المكسورة (ع) ". فالتفريق بين الصيغة وهي "مبنى صرفي" وبين الميزان وهى "مبنى صوتى" تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات.